مدى التزام المصارف الإسلامية بمتطلبات الإفصاح الواردة في دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي

(دراسة حالة على المصرف الإسلامي الليبي . بنغازي).

The Extent of Islamic Banks' Compliance with Disclosure Requirements in the Islamic Banks Governance Guide issued by the Central Bank of Libya.

(A Case Study of the Libyan Islamic Bank – Benghazi).

✍اسم ولقب المؤلف: 1-د. إسماعيل المهدي اسميو. 2-د. عبدالحفيظ علي فركاش.

الدرجة العلمية والوظيفة: 1-أستاذ مشارك قسم المحاسبة، جامعة بنغازي. 2-أستاذ مساعد قسم المحاسبة، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا بنغازي.

البريد الإلكتروني: *frkash17@leb.edu.ly/Ismail.smew@uob.edu.ly*

الملخص باللغة العربية:

هدفت الدراسة إلى بيان مدى التزام المصارف الإسلامية في ليبيا بمتطلبات الإفصاح الواردة في دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، ولتحقيق ذلك الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي الاستقرائي، وذلك لتناسبه مع موضوعها ولأن هذا المنهج يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على وصف الأساس النظري واستنباط أسئلة الدراسة، تكون مجتمع الدراسة من المصرف الإسلامي الليبي- فرع بنغازي، وتكونت عينة الدراسة من جميع العاملين في إدارات التمويل، والمحاسبية، ومكاتب المراجعة، ومكاتب التدقيق الشرعي، تم استخدام استبانة لدراسة المتغيرات، حيث تم توزيع (22) استبانة شملت العينة بالكامل، كوسيلة لجمع البيانات

الأولية المتعلقة بموضوع الدراسة، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)واستخدام الاختبارات والمعالجات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة تدعم موضوع الدراسة. أظهر الدراسة اتجاهًا إيجابيًا عامًا نحو التزام المصرف الإسلامي الليبي بمتطلبات الإفصاح والشفافية الواردة في دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها، على الإدارة العليا بالمصرف زيادة الاهتمام بمستوى الالتزام بتطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي.

الكلمات المفتاحية: دليل الحوكمة - الإفصاح - مصرف ليبيا المركزي.

Research summary:

The study aimed to demonstrate the extent to which Islamic banks in Libya comply with the disclosure requirements outlined in the Islamic Banks Governance Guide issued by the Central Bank of Libya. To achieve this goal, the study relied on the deductive-inductive approach, as it suits the topic and depends on collecting data and information that help describe the theoretical basis and derive the study's questions. The study population consisted of the Libyan Islamic Bank – Benghazi branch, and the study sample included all employees in the finance departments, accounting, auditing offices, and Sharia auditing offices. A questionnaire was used to study the variables, with 22 questionnaires distributed to cover the entire sample as a tool to collect primary data related to the study topic. The data were then processed and analyzed using the statistical software (SPSS), with appropriate statistical tests and treatments applied to reach meaningful conclusions supporting the study's topic. The study showed an overall positive trend towards the Libyan Islamic Bank's commitment to the disclosure and transparency requirements outlined in the Islamic Banks Governance Guide issued by the Central Bank of Libya. The study concluded with a set of recommendations, the most important of which is that the bank's senior management should increase focus on the level of

commitment to applying the disclosure and transparency principles issued by the Central Bank of Libya.

Keywords : Governance Guide – Disclosure – Central Bank of Libya.

أولا الإطار العام للدراسة

1.1. مقدمة:- تعتبر حوكمة المؤسسات ذات أهمية كبرى بسبب أهميتها للأداء الاقتصادي للمؤسسات والاقتصاد ككل، تعد المصارف الإسلامية من "أهم مؤسسات التمويل الإسلامي، فالمصرف الإسلامي يعمل على تجميع المدخرات وإعادة توظيفها واستثمارها بأسلوب محرر من سعر الفائدة، هو أسلوب المشاركة في الربح والخسارة، وباستخدام طرق للتمويل والاستثمار تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كالمضاربة والمشاركة والمتاجرة والاستثمار المباشر، إضافة إلى تقديم الخدمات المصرفية كافة، في إطار مع الصيغ الشرعية التي تضمن الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية".(الهاشمي، 2010، ص121).تُعد المصارف الإسلامية من المؤسسات المالية التي تتبنى مبادئ الشريعة الإسلامية في أعمالها، وتعمل على تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تتفق مع الأحكام الشرعية. ومن أهم عناصر نجاح هذه المصارف وضمان استقرارها وشفافيتها هو تطبيق نظم حوكمة فعالة تضمن الالتزام بالمتطلبات التشريعية والتنظيمية، وتحقق مبدأ الإفصاح والاستدامة (كروش، طبي، 2022).يُعتبر الإفصاح من الركائز الأساسية التي تضمن الشفافية والثقة في القطاع المالي عموماً، وفي المصارف الإسلامية بشكل خاص، حيث يعكس مدى التزام المصارف بالشفافية في تقاريرها المالية والإدارية والمخاطر المتعلقة بعملياتها (حكيم، بن علي، 2015). يأتي هذا في إطار تعزيز حماية حقوق المودعين، وأصحاب المصالح، وضمان استقرار النظام المالي، خاصة في بيئة تتميز بأحكام شرعية دقيقة ومتطلبات خاصة تتعلق بالمصارف الإسلامية.

وفي ذات السياق، أصدر مصرف ليبيا المركزي دليل حوكمة المصارف الإسلامية، الذي يهدف إلى تنظيم وتوجيه أداء المصارف بهدف تعزيز ممارسات الإفصاح والشفافية وتطبيق المعايير الدولية والمحلية (دليل حوكمة المصارف الإسلامية، 2023). ويُعد الالتزام بمتطلبات هذا الدليل مؤشراً على مدى الالتزام بالمبادئ الأساسية للحوكمة الرشيدة وضمان التوافق مع المعايير الدولية، مما يعزز الثقة في القطاع المصرفي الإسلامي في ليبيا ويعكس مدى الالتزام بالمبادئ الشرعية والتنظيمية.

2.1 الدراسات السابقة

1- دراسة(الأقرع ، 2023)"مدى التزام الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية اليمنية بضوابط ومتطلبات العمل المصرفي الإسلامي من وجهة نظر العاملين فيها، هدفت الدراسة إلى تحليل مدى التزام الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية اليمنية بضوابط ومتطلبات العمل المصرفي الإسلامي من وجهة نظر العاملين فيها ، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي في إطارها الفكري و المنهج الاستقصائي التحليلي في الجانب العملي ، وتم تصميم استبانة شاملة تضمنت خمسة عناصر رئيسية هي المتطلبات والضوابط الشرعية ، والمتطلبات الإدارية والبشرية ، والمتطلبات التقنية ، والمتطلبات المحاسبية ، والعوائق التي تواجه الفروع الإسلامية ، وتوصل البحث إلى أن الفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية اليمنية فروع مستقلة بذاتها عن المركز الرئيس تمارس أعمال الصيرفة الإسلامية وفقاً للأطر القانونية واللوائح والضوابط الصادرة من الجهات الرسمية ، وجميع تلك الفروع خاضعة لهيئة الرقابة الشرعية ، كما أنه يوجد التزام بضوابط ومتطلبات العمل المصرفي الإسلامي من وجهة نظر العاملين إلى حد ما، وخلص البحث إلى جملة من التوصيات موجهة إلى ثلاث جهات رئيسية هي الإدارة العليا في البنوك التقليدية والجهات الرسمية ممثلة بالبنك المركزي ، والباحثين وذلك لتعزيز دور الفروع الإسلامية في ممارسة العمل المصرفي الإسلامي واعتبارها نواة للتحول الكامل للصيرفة الحقيقة.

2- دراسة (التائب وعبدا لكافي وعبد الكريم، 2021) " مدى التزام المصارف التجارية الليبية بتطبيق معيار الإفصاح وفقا لآليات الحوكمة المصرفية وأثر ذلك على تعزيز الحصة السوقية، هدفت الدراسة إلى التعرف على الحوكمة بمفهومها العام وكذلك التعرف على ماهية حوكمة المصارف، وسعت لقياس مستوى التزام المصارف بتطبيق بنود الإفصاح المتعلقة بالمساهمين والمتعاملين والجمهور وكذلك بنود الإفصاح اتجاه مصرف ليبيا المركزي وذلك وفقا لما جاء به دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي سنة 2010، بالإضافة إلى ذلك فان الدراسة هدفت للتعرف على أثر الالتزام بتطبيق معيار الإفصاح على تعزيز الحصة السوقية لدى المصرف موضع الدراسة و لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي ، ولتجميع البيانات الأولية المطلوبة فقد تم

تصميم استمارة استبيان وزعت على عينة الدراسة بألا دارة العامة لمصرف الوحدة وتم اللجوء أيضا إلى المراجع والمصادر المختلفة لتغطية البيانات الثانوية والمتمثلة في التأطير النظري ولمفاهيمي للدراسة، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج ومن أهمها أن المستوى العام لالتزام المصرف بتطبيق معيار الإفصاح وفقاً لدليل الحوكمة قد ظهر بمستوى مرتفع، وكذلك يوجد أثر ذو دلالة إحصائية فيما بين الالتزام بتطبيق معيار الإفصاح وفقاً لآليات الحوكمة المصرفية وتعزيز الحصة السوقية للمصرف موضع الدراسة ، وأيضاً تزداد الحصة السوقية للمصرف كلما زادت مستويات الالتزام بتطبيق معيار الإفصاح .

3- دراسة (الحصادي وآخرون، 2019) " أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية على مؤشرات الربحية" (دراسة حالة المصرف التجاري الوطني . الإدارة العامة)، هدفت الدراسة إلى مساعدة المصارف الليبية على معرفة أهمية الدور الذي تلعبه الحوكمة في تحسين أدائها والرفع من كفاءتها وإظهار الآثار الإيجابية المترتبة عن تطبيق الحوكمة، وكذلك بيان أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على تحسين مؤشرات الربحية ومدى إمكانية المصرف من تعظيم الأرباح، تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها وجود أهمية لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في دعم أداء النشاط المصرفي، ومساهمتها في تحقيق معدلات موجبة لمؤشرات الربحية المستهدفة بالدراسة.

4-دراسة (إلهام وهناء، 2016)" اثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفق مقررات لجنة بازل " دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري، هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي التعرف على أهم الدراسات والتظاهرات العلمية التي تناولت موضوع الحوكمة ومتطلباتها وتوضيح ما جاءت به لجنة بازل في إطار الحوكمة المؤسسية في البنوك، وإبراز أهم الآثار الايجابية للحوكمة والتي تساعد على تشجيع البنوك على تبني مبادئها كما تهدف إلى اكتشاف مدى التزام البنوك الجزائرية بقواعد الحوكمة في البنوك وفي هذه الدراسة تم إتباع المنهج التاريخي والمنهج الوصفي كأسلوب مناسب لوصف واستعراض الإطار النظري للحوكمة المؤسسية في البنوك ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: لنجاح الحوكمة في القطاع المصرفي يتطلب التطبيق السليم لقواعدها، التقيد بمبدأ الشفافية يقلل من الوقوع في الأزمات المصرفية، قواعد الحوكمة صالحة التطبيق في كل مؤسسة مهما كان نوعها، ومن أهم التوصيات التي تم التوصل إليها ضرورة العمل على نشر مفهوم

الحوكمة المؤسسية لدى كافة الأطراف ذات العلاقة والجمهور، تشكيل لجان متخصصة بالحوكمة في البنوك وتكون تحت إشراف البنك المركزي، بذل جهد لتبني مفهوم الحوكمة من كل النواحي من خلال التعاون بين مختلف القطاعات الاقتصادية سواء العمومية أو الخاصة .

5- دراسة (عبدالرحمن، 2016)" إسهامات معيار الإفصاح والشفافية للحوكمة وأثرها على أداء المؤسسات"، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الإفصاح المحاسبي في المصارف العراقية على اعتبارها واحدة من أهم معايير الحوكمة المطبق لديها وبيان أثرها على أدائها، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق مفهوم الحوكمة في المؤسسات المصرفية يستند على مجموعة من مبادئ وقواعد الحوكمة والتي من ضمنها الإفصاح والشفافية وكذلك وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة للإفصاح عن البيانات المالية في المؤسسات المصرفية وبين أداء هذه المؤسسات.

التعقيب على الدراسات السابقة:- من خلال استعراض الدراسات السابقة، نجد أن موضوع الدراسة الحالية يعد من المواضيع الحديثة التي حظيت باهتمام العديد من الباحثين في مجالات المصارف الإسلامية، وإن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة من حيث المضمون، وبحسب علم الباحثان تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الأولى التي تدرس مدى التزام المصارف الإسلامية بمتطلبات الإفصاح الواردة في دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي والتي أجريت على المصرف الإسلامي الليبي بنغازي (دراسة حالة)، إن بعض الدراسات السابقة ناقشت الموضوع من جوانب متعددة، وركزت بعضها على أثر الإفصاح والشفافية للحوكمة على أداء المؤسسات وعلى مؤشرات الربحية كدراسة (عبدالرحمن، 2016) ودراسة (الحصادي وآخرون، 2019) التي تشابهت معها في المنهجية والبيئة التي أجريت فيها، تمت الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد أبعاد ومحاور الدراسة، وبناء فكرتها وعرض الإطار النظري لها، وكذلك في تصميم الاستبانة واختيار منهج الدراسة والأساليب الإحصائية، والطريقة التي تم تحليل البيانات بها وبناء عليه تم صياغة مشكلة الدراسة .

1. **3 مشكلة الدراسة:-** تتمحور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى التزام المصرف الإسلامي الليبي بمتطلبات الإفصاح الواردة في دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي ؟

ويتفرع من التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية :

أ . ما مدى التزام المصرف ا الإسلامي لليبي بمتطلبات الإفصاح والشفافية فيما يخص حسابات الاستثمار؟

ب . ما مدى التزام المصرف الإسلامي الليبي بمتطلبات الإفصاح لمصرف ليبيا المركز ؟

ج . ما مدى التزام المصرف الإسلامي الليبي بمتطلبات الإفصاح لسوق الأوراق المالية ؟

د . ما مدى التزام المصرف الإسلامي الليبي بمتطلبات الإفصاح للمساهمين والمتعاملين وأصحاب المصالح الأخرى ؟

1. **4 أهداف الدراسة:-** بناء على ما تم ذكره في مقدمة الدراسة ومشكلتها، فإن الهدف الرئيسي الذي تسعى الدراسة إلى تحقيقه هو بيان مدى التزام المصارف الإسلامية بمتطلبات الإفصاح الواردة في دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي .
1. **5 أهمية الدراسة:-** تكمن أهمية الدراسة العلمية في أنها تقدم إطارا نظريا حول مدى التزام المصارف الإسلامية بمتطلبات الإفصاح الواردة في دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي. كما تكمن أهمية الدراسة العملية في أنها توجه المجهودات المستقبلية للمصارف الإسلامية بالالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي.
1. **6 منهجية الدراسة:-** تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام المصارف الإسلامية بمتطلبات الإفصاح الواردة في دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، ولتحقيق ذلك الهدف اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، ولتغطية الجانب العملي تم الاعتماد على جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة، أما بالنسبة للإطار النظري فتم الاعتماد على جمع البيانات الثانوية التي تتمثل في المراجع العربية من الكتب والدوريات

والرسائل العلمية ومواقع الإنترنت وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS .

1. **7 مجتمع وعينة الدراسة:-** ولتعطي الدراسة معلومات أدق وأكثر مصداقية، فقد تكون مجتمع الدراسة من المصرف الليبي الإسلامي فرع بنغازي، وتكونت عينة الدراسة من جميع العاملين في إدارات التمويل، والمحاسبية، ومكاتب المراجعة، ومكاتب التدقيق الشرعي، بالمصرف الإسلامي الليبي ، ممن لهم علاقة مباشرة بممارسات المحاسبة، والمراجعة، وتقنية المعلومات، والتمويل، والتدقيق الشرعي، والمدفوعات الالكترونية.

ثانيا الإطار النظري للدراسة

مفاهيم الحوكمة والإفصاح والمبادئ التي تقوم عليها

1.2 الحوكمة:- تعددت التعريفات المقدمة لمصطلح الحوكمة، بتعدد المهتمين بالمصطلح وانتماءاتهم فقد عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها:" مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين " كما عرفها (الججاوي، الزرفي، 2018، ص 42) " بأنها مجموعة من القواعد والمبادئ التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء والرقابة والمُساءلة عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة "

22مفهوم الحوكمة المصرفية:- عرفت حوكمة المصارف بأنها الأسلوب الذي من خلاله يحكم مجلس الإدارة والمديرين والإدارة العليا أعمال وقضايا ومعاملات المصرف، ويوضح هذا الأسلوب كيف يتم وضع أهداف المصرف، عمليات المصرف اليومية والأساسية، الوفاء بالالتزامات التي قطعت للمساهمين، حماية مصالح المودعين (هاني، 2017 ص 203).

3.2 أهمية الحوكمة في المؤسسات المصرفية :- الحوكمة المصرفية تحقق العديد من المزايا المرتبطة بالأداء المصرفي والمحافظة على موجوداته، مما يعزز الاستقرار المالي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي ومنها: (نسمان، 2009 ص 20 ـ 21)

ـ رفع مستوى الأداء للمصارف، ومن ثم التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية للدولة.

ـ الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها.

ـ حماية المستثمرين بصفة عامة سواء كانوا من المستثمرين الصغار أو من المستثمرين الكبار وتعظيم عوائدهم المالية مع مراعاة مصالح المجتمع.

ـ تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها المصارف ومن ثم الدولة.

من وجهة نظر الباحثان فإن الحوكمة تعني وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية في المنظمة التي تؤثر في أداء المنظمة التي تؤثر في أداء المؤسسات ، كما تشمل مقومات تقوية المنظمة على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤولية .

4.2 مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية:- تعتمد الحوكمة في المصارف الإسلامية على مجموعة من المبادئ يمكن تلخيصها في المبادئ التالية:- (مجلس الإدارة. ـ لجان مجلس الإدارة - لجان الإدارة العليا التنفيذية - العلاقة مع المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار- هيئة الرقابة الشرعية - التدقيق الشرعي الداخلي - التدقيق الشرعي الخارجي - بيئة الضبط والرقابة الشرعية - الإفصاح والشفافية.

5.2 مبدأ الإفصاح والشفافية:- من المهام الأساسية التي تقع على عاتق الإدارات والإدارة العليا بالمصارف الإسلامية والتي تشكل جزاء مهما من مسؤولياتها معيار الإفصاح والشفافية، وبالتالي عليها أن تكون مسؤولة عن تطبيق أعلى معايير الإفصاح والشفافية في العمليات والمعلومات، وتحري دقتها وصحتها وتوافرها في الأوقات المناسبة لزبائن المصرف وللمساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار والجهات التي تعمل في مجال تقييم المعلومات ومخاطرها (دليل حوكمة المصارف الإسلامية، 2023)

ويعرف الإفصاح بأنه "إظهار كافة المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار اتجاه القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، كما يعني أيضا أن تظهر المعلومات في القوائم أو التقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس أو تظليل" (عمامرة،زرقاوي،2018).

ومن أهداف الإفصاح تقديم معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات وفي ظل هذا الهدف فان نطاق الإفصاح لم يعد قاصرا على تقديم المعلومات المالية التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي، بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرين الواعين (عمامرة، زرقاوي، 2018، ص 326).

ثالثا تحليل البيانات، والنتائج والتوصيات

1.3 أداة الدراسة:- لتحقيق هدف الدراسة، وإلى ما جاء في منهجية الدراسة تم تصميم صحيفة استبيان لغرض تجميع البيانات اللازمة لغرض الدراسة، وتحليلها.

2.3 مقياس الدراسة:- استخدم مقياس ليكرت الخماسي لقياس مدى الموافقة على البنود الواردة في الاستبانة، والهدف من هذا الاختبار معرفة ما إذا كانت إجابات أفراد الدراسة تتوزع بالتجانس على الإجابات الخمس للمقياس، والذي يعطي أدنى درجة وصولا لأعلى درجة.

للقيام بالدراسة الإحصائية، ولتحليل بيانات الدراسة الميدانية تم استخدام الإحصاء الوصفي التحليلي بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss 23، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية التالية :-

1- معامل الثبات Cranach Alpha لبيان مدى الاتساق الداخلي للعبارات المكونة للمقياس الذي اعتمدته الدراسة.

2- مقاييس الإحصاء الوصفي وهي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار t لعينة واحدة والتوزيعات التكرارية والنسبية.

3-3 إجراءات معالجة استمارة الاستبيان:- اعتمد الباحثون نموذجا إحصائيا لتحليل الإجابات على فقرات استمارة الاستبيان، وهو مقياس إحصائي لتحليل متوسطات الإجابات، وهذا المقياس يعتمد على تحديد مدى مقياس لكارت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) وذلك عن طريق حساب المدى بطرح اكبر قيمة للمقياس من اقل قيمة (5-1=4)، ومن تم تقسيم على اكبر قيمة في المقياس (0.80 = 5 ÷ 4) ثم تضاف هذه القيمة إلى اقل قيمة للمقياس للحصول على مدى مستوى المؤشر، فانه عادة ما تكون قيم الأوزان (Weights) كما في الجدول التالي:-

جدول رقم (1)

مدى الأهمية	مستوى مؤشر الأهمية
من 1 إلى اقل من 1.80	غير موافق بشدة
من 1.80 إلى اقل من2.60	غير موافق
من 2.60 إلى اقل من 3.40	متوسط (محايد)
من 3.40 إلى اقل من 4.20	موافق
من 4.20 إلى 5	موافق بشدة

من الجدول (1) أعلاه سيتم تحديد ما إذا كانت البيانات المتحصل عليها من الدراسة والمتمثلة في المتوسط الحسابي لمحاور الدراسة، تقع في مستوى من المستويات الخمس المذكورة (غير موافق بشدة ، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة)، وبناء عليه يتم تحليل نتائج الدراسة. (عبدالفتاح،2008).

4-3 صدق الأداة وثباته:- تم اختبار درجة المصداقية من خلال استخدام معامل كرونباخ ألفا للحكم على صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، وذلك من خلال قياس درجة الاعتمادية على أسئلة الأداة وقد بلغت درجة اعتمادية هذه الاستبانة (80.90 %) وهي نسبة جيدة لاعتماد نتائج هذه الدراسة، حيث ان النسبة المقبولة لتعميم نتائج مثل هذه الدراسات هي (70%).

5-3 مجتمع الدراسة وعينة الدراسة:- تمثل مجتمع الدراسة في هذه الدراسة بجميع العاملين في إدارات التمويل، والمحاسبية، ومكاتب المراجعة، ومكاتب التدقيق الشرعي، بالمصرف الإسلامي الليبي ، ممن لهم علاقة مباشرة بممارسات الأعمال المحاسبة بالمصرف، ونظرًا لصغر أفراد المجتمع الأصلي، فقد تم الاعتماد على **عينة قصديه** شملت الموظفين بجميع أفراد المجتمع والبالغ عددهم (22) موظف ، تم توزيع (22) استبانة على أفراد العينة، وقد تم استرجاع (22) استبانة صالحة للتحليل، أي بنسبة استجابة بلغت **100%**، وهي نسبة مقبولة لأغراض البحث العلمي، ومما يمكن من تعميم النتائج بدرجة معقولة من الموثوقية والدقة.

6-3 الخصائص والسمات الشخصية لمفردات عينة الدراسة:

لغرض عرض البيانات الديموغرافية لمفردات عينة الدراسة تم استخدام جداول التوزيعات التكرارية والنسب المئوية وظهرت النتائج التالية:

- القسم الأول: البيانات الديموغرافية: -

3-6-1- المؤهل العلمي:-

جدول رقم (1)

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم عالي	8	45%
بكالوريوس	14	55%
ماجستير	0	0
دكتوراه	0	0
المجموع	22	100%

بالنظر إلى البيانات المتعلقة بالجدول رقم (1) تحليل المؤهل العلمي للمشاركين:

- **الدبلوم العالي:** يشكل 45% من العينة، وعددهم 8 من إجمالي 22 مشاركة.
- **البكالوريوس:** هو المؤهل الأكثر شيوعًا، بنسبة 55%، أي 14 مشاركًا.
- **ماجستير ودكتوراه:** لم يكن هناك أي مشارك يحمل هذين المؤهلين، مما يشير إلى أن جميع المشاركين يمتلكون مستويات تعليمية من البكالوريوس والدبلوم فقط.
- الغالبية العظمى من المشاركين يحملون شهادات البكالوريوس والدبلوم العالي، وهو مؤشر على مستوى التعليم المتوسط إلى العالي، ولكنه يفتقر للأشخاص الذين يحملون شهادات عليا مثل الماجستير أو الدكتوراه.
- يُمكن أن يعكس هذا التركيب أن التدريب أو الوعي حول قانون الحوكمة والمعايير قد يكون أعلى بين هؤلاء الذين لديهم مستوى تعليمي أعلى، أو أن المشاركة مقتصرة على فئة معينة من الموظفين أو المهنيين.

3-6-2- التخصص العلمي:-

الجدول رقم (2)

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	8	%36
اقتصاد	0	0%
إدارة أعمال	4	18%
تمويل	4	18%
تقنية معلومات	6	27%
المجموع	22	100%

بالنظر إلى بيانات الجدول رقم (2) تحليل التخصص العلمي للمشاركين:

- **المحاسبة:**يمثل 36% من العينة، بعدد 8 مشاركين. وهذا يشير إلى اهتمام كبير من قبل المهنيين في مجال المحاسبة بمعرفة قوانين الحوكمة والإفصاح.
- **تقنية المعلومات:**يأتي في المركز الثاني بنسبة 27%، مع 6 مشاركين، مما يعكس أهمية تقنية المعلومات في مجال المصارف الإسلامية، خاصة في إدارة البيانات والتقارير.
- **إدارة الأعمال و التمويل:**كل منهما يمثل 18% من المشاركين، أي 4 أفراد لكل منهما، مما يدل على وجود مشاركة من قطاعات ذات صلة بإدارة المؤسسات والتمويل.
- **اقتصاد:**لم يُمثل أي من المشاركين هذا التخصص، وهو أمر قد يعكس ضعف تمثيل الاقتصاديين، وقد يرجع سبب ذلك إلى ضعف أداراك الإدارة العليا بالمصرف إلى أهمية دور الاقتصاديين في العمل المصرفي.
- يتركز أكثر من ثلث المشاركين (63%) في تخصصات المحاسبة والمالية والتقنية، وهي تخصصات ذات علاقة مباشرة بالإفصاح والشفافية وإدارة الحوكمة، مما يعكس ارتباطًا قويًا بهذه المجالات بمحتوى الدراسة أو موضوع الاستبيان.
- غياب التخصص الاقتصادي قد يدل على ضعف التفاعل من جانب الاقتصاديين أو على نقص في التخصصات ذات العلاقة بالأسواق المالية والاقتصاد الكلي.

3-6-3- القسم التابع له :-

جدول رقم (3)

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
قسم خدمات الزبائن	2	9%
قسم الحسابات الجارية	6	27%
قسم الخزينة	2	9%
قسم المراجعة	2	9%
قسم التدقيق الشرعي	2	9%
قسم الموارد البشرية	1	5%
المدفوعات الالكترونية	3	14%
قسم الشئون الإدارية	4	18%
المجموع	22	100%

بالنظر إلى الجدول رقم (3) تحليل المسمى الوظيفي للمشاركين:

- **قسم الحسابات الجارية:** يمثل أكبر فئة بنسبة 27%، مع 6 مشاركين. يدل ذلك على أن أغلب المشاركين يعملون في مجال الحسابات، الذي يُعد أحد الأعمدة الأساسية في إدارة المصارف.
- **قسم الشؤون الإدارية:** يأتي في المرتبة الثانية بنسبة 18%، مع 4 مشاركين، مما يعكس أهمية الأدوار الإدارية في سياق الدراسة أو الإجراءات المتعلقة بالحوكمة والشفافية.
- **المدفوعات الإلكترونية:** يأتي في المركز الثالث بنسبة 14%، مع 3 مشاركين، ويُشير إلى وجود مشاركة من العاملين في مجالات التكنولوجيا المالية، التي لها دور مهم في تعزيز الإفصاح والشفافية.

- **بقية الأقسام:** تتوزع بشكل متساوٍ أو قريب بين 9% و 5%، حيث يوجد تمثيل محدود في أقسام خدمات الزبائن، الخزينة، المراجعة، والتدقيق الشرعي، وموظفي الموارد البشرية.
- غالبية المشاركين يعملون في أقسام مالية وإدارية، مما يعكس أن الدراسة أو الاستبيان يركز على وظائف ذات صلة مباشرة بالشفافية و الحوكمة في المصارف.
- وجود مشاركة من قسم المدفوعات الإلكترونية يعكس التركيز المتزايد على التكنولوجيا المالية وأهميتها في تحسين الإفصاح وتسهيل العمليات المصرفية.

3-6-4- الخبرة العملية :-

الجدول رقم (4)

الخبرة العلمية	التكرار	النسبة المئوية
من 1 إلى 5 سنوات	0	0%
من 6 إلى 10 سنوات	22	100%
من 11 إلى 16 سنة	0	0%
أكثر من 16 سنة	0	0%
المجموع	22	100%

بالنظر إلى جدول رقم (4) بيانات تحليل خبرة المشاركين:

- تمثل الفترة **من 6 إلى 10 سنوات:** جميع المشاركين، أي 100%، وهي تمثل الفترة الزمنية من الخبرة، وعددهم 22 مشاركًا.
- تشير النتائج إلى أن جميع المشاركين يمتلكون خبرة متوسطة تتراوح بين 6 إلى 10 سنوات، مما يعكس أن العينة تتكون بشكل رئيسي من محترفين لديهم خبرة عملية معقولة.
- هذا الأمر يعزز موثوقية البيانات التي حصلت عليها، إذ أن مستوى الخبرة يجعل المشاركين على دراية جيدة بالقوانين والمعايير ذات الصلة.

3-6-5 - معرفة المبحوثين بمنشور حوكمة المصارف الإسلامية وتطبيق معايير الإفصاح والشفافية :

جدول رقم (5)

البيـــــــــــــــــــــان	العدد	نعم	النسبة	لا	النسبة
1 – هل لديك معرفة مسبقة بمنشور حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي؟	22	14	64%	8	36%
2 – هل تعتقد أن المصارف الإسلامية في ليبيا تطبق معايير الإفصاح بشكل فعال؟	22	12	55%	10	45%
3 – هل تعتقد أن الإفصاح يساهم في تحسين الشفافية في التقارير المالية للمصارف الإسلامية ؟	22	20	91%	2	9%
4 – هل تعتقد أن منشور حوكمة المصارف الإسلامية الخاص بالإفصاح يتوافق مع المعايير الدولية للشفافية والإفصاح؟	22	14	64%	8	36%

تحليل النتائج:

السؤال 1: هل لديك معرفة مسبقة بمنشور حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي؟

التحليل:أغلب المشاركين (نسبة 64%) لديهم معرفة مسبقة بالمنشور، وهو أمر إيجابي لأنه يعكس وعيًا وفهمًا أساسياً لقوانين الحوكمة، بينما هناك نسبة من 36% لا يعرف أو غير متأكدين من معرفتهم، مما يشير إلى ضرورة تعزيز الوعي والتثقيف حول القانون.

السؤال 2: هل تعتقد أن المصارف الإسلامية في ليبيا تطبق معايير الإفصاح بشكل فعال؟

التحليل:هناك توازن تقريبا بين من يعتقدون أن المعايير مطبقة بفعالية وبين من لا يرون ذلك، مع وجود انحياز يميل قليلاً إلى عدم التفعيل (نسبة 55% يرون أن التطبيق غير فعال). هذا يدل على وجود تحديات في تطبيق معايير الإفصاح في مصارف ليبيا، ويُعد ذلك فرصة لتحسين عمليات الشفافية.

السؤال 3: هل تعتقد أن الإفصاح يساهم في تحسين الشفافية في التقارير المالية للمصارف الإسلامية؟

التحليل:هناك اتفاق واسع جدًا على أن الإفصاح يُسهم بشكل كبير في تحسين الشفافية، مع نسبة عالية جدًا من المستجيبين (91 %) يرون أن الإفصاح يعزز الشفافية. هذا يعكس إدراكًا قويًا لأهمية الإفصاح في التقارير المالية.

السؤال 4: هل تعتقد أن منشور حوكمة المصارف الإسلامية الخاص بالإفصاح يتوافق مع المعايير الدولية للشفافية والإفصاح؟

التحليل:هناك اعتقاد لدى نحو نصف المشاركين أن المنشور يتوافق مع المعايير الدولية، ولكن هناك أيضًا من يرى أن هناك فجوات أو عدم توافق. هذا يشير إلى الحاجة لمراجعة أو تحسين القانون ليتوافق بشكل كامل مع المعايير العالمية.

النتائج العامة:

- هناك وعي كافٍ حول منشور حوكمة المصارف الإسلامية وفهم لأهمية الإفصاح والشفافية.
- يُظهر التوازن في الإجابات حول تطبيق معايير الإفصاح وجود تحديات حقيقية تتطلب جهوداً لرفع مستوى الالتزام والشفافية.
- الإيمان العميق بفائدة الإفصاح في تحسين الشفافية يعزز الحاجة لسياسات وإجراءات أكثر فعالية لتعزيز الإفصاح والشفافية داخل المصارف.
- **7-3 اختبارات أسئلة الدراسة:-**
- تم اختبار التساؤلات الفرعية للدراسة في محاولة لاختبار السؤال الرئيسي للدراسة.

1-7-3 اختبار التساؤل الفرعي الأول حيث ينص على "التزام المصرف الاسلامي الليبي بمتطلبات الإفصاح والشفافية فيما يخص حسابات الاستثمار"؟

جدول رقم (6)

التزام المصرف الاسلامي الليبي بمتطلبات الإفصاح والشفافية فيما يخص حسابات الاستثمار						
م	الفقرات	متوسط حسابي	انحراف معياري	النسبة المئوية	الترتيب	اتجاه العينة
1	يقوم المصرف بتوفير المعلومات لأصحاب حسابات الاستثمار حول أسس توزيع الأرباح قبل فتح حساب الاستثمار	3.91	0.90	78.2	2	موافق
2	يقوم المصرف بحماية مصالح أصحاب حسابات الاستثمار إلى مدي لا يقل عن الالتزام بحماية مصالح المساهمين	3.91	0.67	78.2	1	موافق
3	يقوم المصرف بالافصاح وبصورة دورية عن السياسات المتعلقة بتوزيع الأرباح والموجودات	3.82	0.94	76.4	3	موافق
4	يقوم المصرف بالافصاح عن نسبة مشاركة المصرف في الاستثمار	3.45	0.66	69	5	موافق
5	يقوم المصرف بالافصاح عن القرارات والفتاوى الشرعية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية	3.82	0.94	76.4	4	موافق
	للمحاور ككل	3.78	0.85	75.6		موافق

يشير تحليل نتائج المحور الأول (جدول-6) إلى وجود اتجاه إيجابي عام لدى أفراد العينة نحو البنود المطروحة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحور (3.78) والانحراف المعياري (0.85)، بنسبة مئوية بلغت (75.6%)، مما يصنف اتجاه العينة ضمن فئة "موافق". ويتضح من توزيع الاستجابات أن البنود (2) والتي تنص على يقوم المصرف بحماية مصالح أصحاب حسابات الاستثمار إلى مدي لا يقل عن الالتزام بحماية مصالح المساهمين جاءت في مقدمة البنود من حيث رضا المشاركين، حيث حصل على متوسط(3.91)، وصُنفت ضمن فئة "موافق"، ثم جاءت الفقرات على التوالي (1،3،5) ما يدل على اتفاق قوي وواضح من قبل العينة على مضامين هذه البنود. كما جاء البند (4) والتي تنص على (يقوم المصرف بالإفصاح عن نسبة مشاركته في الاستثمار) فقد سجل أدنى متوسط حسابي بلغ (3.45) وانحراف معياري (0.66) ونسبة مئوية (69%) ،)، ما يشير إلى تباين الآراء أو حياد بعض المشاركين بشأنه، وهو ما يستدعي النظر في صياغة أو وضوح هذا البند. وبالانتقال إلى التحليل الإحصائي، فقد أظهرت نتائج اختبار (T) أن القيمة المحسوبة (20.859) أكبر من

القيمة الجدولية (2.08) عند مستوى معنوية 0.05، مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية ويدعم رفض الفرض الصفري (H_0) لصالح الفرض البديل، وهو ما يعزز من موثوقية النتائج. وقد تم تأكيد هذا الاتجاه من خلال اختبار الذيل الأيمن، بينما تم قبول الفرض الصفري فقط في الذيل الأيسر. وعليه، فإن نتائج هذا المحور تعكس مستوى رضا مرتفعًا من المشاركين، مع اتفاق قوي على معظم البنود، مما يعكس فاعلية الصياغة ووضوح المفاهيم، باستثناء البند الرابع الذي قد يتطلب مراجعة إضافية.

فيما يتعلق بالأسئلة الفرعية التي تم صياغتها للإجابة على السؤال الرئيسي في الدراسة، أظهرت النتائج المستخلصة من الجدول توافقًا كبيرًا من أفراد العينة على عدة جوانب تتعلق بالتزام المصرف الاسلامي الليبي بمتطلبات الإفصاح والشفافية فيما يخص حسابات الاستثمار.

بناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن **المتوسط العام** للمحور بلغ (3.78) مع **انحراف معياري** قدره (0.85) ونسبة مئوية (75.6%)، مما يعكس توافقًا إيجابيًا عامًا لدى العينة بالتزام المصرف الاسلامي الليبي بمتطلبات الإفصاح والشفافية فيما يخص حسابات الاستثمار.

جدول رقم (7)

قيمة T المحسوبة

	الجدولية T	المحسوبة T	القرار الإحصائي
الاختبار بذيلين	2.08	20.859	نرفض HO
الاختبار بذيل أيمن	1.721		نرفض HO
الاختبار بذيل أيسر	1.721-		نقبلHo

مستوى الدلالة (0.05) =α

أظهرت نتائج **جدول رقم (7)، اختبار(T) أن القيمة المحسوبة (20.859)** أكبر من **القيمة الجدولية(2.08)** عند مستوى دلالة = 0.05 ، مما يسمح برفض الفرض الصفري (H_0) ويؤكد التزام المصرف الاسلامي الليبي بمتطلبات الإفصاح والشفافية فيما يخص حسابات الاستثمار. وبالتالي، يمكن استنتاج أن المصرف الاسلامي الليبي يمتلك **التزام بمتطلبات الإفصاح والشفافية فيما يخص حسابات الاستثمار.**

2-7-3 اختبار التساؤل الفرعي الثاني حيث ينص على "التزام المصرف الاسلامي الليبي بمتطلبات الإفصاح لمصرف ليبيا المركز" ؟

جدول رقم (8)

التزام المصرف الاسلامي الليبي بمتطلبات الإفصاح لمصرف ليبيا المركز.						
م	الفقرات	متوسط حسابي	انحراف معياري	النسبة المئوية	الترتيب	اتجاه العينة
1	يقوم المصرف بتقديم معلومات كافية عن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة	4	1.04	80	1	موافق
2	يقوم المصرف بتقديم ملخص للهيكل التنظيمي للمصرف	3.91	0.9	78.2	2	موافق
3	يقوم المصرف بالافصاح عن نوع وحجم المخالفات الشرعية التي وقعت خلال السنة محل التقرير وكيف تمت معالجتها	3.82	0.83	76.4	3	موافق
4	يقوم المصرف بالافصاح عن مهام ومسؤوليات لجان مجلس الإدارة وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان	3.82	1.11	76.4	5	موافق
5	يقوم المصرف بالافصاح عن سياسة المكافآت والمزايا لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين وأعلى راتب تم دفعة للإدارة التنفيذية	2.91	1.16	58.2	7	محايد
6	يقوم المصرف بالافصاح عن نوع وحجم ملكية المصرف للشركات والمؤسسات مرفقة بملخص عن أداء تلك الملكيات أو المساهمة	3.82	1.03	76.4	4	موافق
7	يقوم المصرف بتقديم شهادة بكفاية وجودة أنظمة المراجعة الداخلية وكذلك التدقيق الشرعي الداخلي	3.64	1.3	72.8	6	موافق
	للمحاور ككل	3.70	1.12	74		موافق

يشير تحليل نتائج المحور الأول (جدول-8) إلى وجود اتجاه إيجابي عام لدى أفراد العينة نحو البنود المطروحة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحور (3.70) والانحراف المعياري (1.12)، بنسبة مئوية بلغت (74.0%)، مما يصنف اتجاه العينة ضمن فئة "موافق". ويتضح من توزيع الاستجابات أن البنود (1) والتي تنص على يقوم المصرف بتقديم معلومات كافية

عن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة، جاءت في مقدمة البنود من حيث رضا المشاركين، حيث حصل على متوسط(4.00)، وصُنفت ضمن فئة "موافق"، ثم جاءت الفقرات على التوالي (2،3،6،4،7) ما يدل على اتفاق قوي وواضح من قبل العينة على مضامين هذه البنود. كما جاء البند (5) والتي تنص على (يقوم المصرف بالإفصاح عن سياسة المكافآت والمزايا لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين وأعلى راتب تم دفعة للإدارة التنفيذية) فقد سجل أدنى متوسط حسابي بلغ (2.91) وانحراف معياري (1.16) ونسبة مئوية (58.2%) ،)، ما يشير إلى تباين الآراء أو حياد بعض المشاركين بشأنه، وهو ما يستدعي النظر في صياغة أو وضوح هذا البند. وبالانتقال إلى التحليل الإحصائي، فقد أظهرت نتائج اختبار (T)أن القيمة المحسوبة (15.495) أكبر من القيمة الجدولية (2.08) عند مستوى معنوية 0.05، مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية ويدعم رفض الفرض الصفري (H_0) لصالح الفرض البديل، وهو ما يعزز من موثوقية النتائج. وقد تم تأكيد هذا الاتجاه من خلال اختبار الذيل الأيمن، بينما تم قبول الفرض الصفري فقط في الذيل الأيسر. وعليه، فإن نتائج هذا المحور تعكس مستوى رضا مرتفعًا من المشاركين، مع اتفاق قوي على معظم البنود، مما يعكس فاعلية الصياغة ووضوح المفاهيم، باستثناء البند الخامس الذي قد يتطلب مراجعة إضافية.

فيما يتعلق بالأسئلة الفرعية التي تم صياغتها للإجابة على السؤال الرئيسي في الدراسة، أظهرت النتائج المستخلصة من الجدول توافقًا كبيرًا من أفراد العينة على عدة جوانب تتعلق بالتزام المصرف الاسلامي الليبي بمتطلبات الإفصاح والشفافية فيما يخص حسابات الاستثمار.

بناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن **المتوسط العام** للمحور بلغ (3.70) مع **انحراف معياري** قدره (1.12) ونسبة مئوية (74.0%)، مما يعكس توافقًا إيجابيًا عامًا لدى العينة بالتزام المصرف الاسلامي الليبي بمتطلبات الإفصاح لمصرف ليبيا المركز.

جدول رقم (9)

قيمة T المحسوبة

	الجدولية T	المحسوبة T	القرار الإحصائي
الاختبار بذيلين	2.08	15.495	نرفض HO
الاختبار بذيل أيمن	1.721		نرفض HO
الاختبار بذيل أيسر	1.721-		نقبلHo

مستوى الدلالة (0.05) =α

أظهرت نتائج **جدول رقم (9)، اختبار(T) أن القيمة المحسوبة (15.495) أكبر من القيمة الجدولية (2.08)** عند مستوى دلالة = 0.05 ، مما يسمح برفض الفرض الصفري (H_0) ويؤكد التزام المصرف الاسلامي الليبي بمتطلبات الإفصاح لمصرف ليبيا المركز. وبالتالي، يمكن استنتاج أن المصرف الاسلامي الليبي يمتلك **التزام بمتطلبات الإفصاح لمصرف ليبيا المركزي.**

3-7-3 اختبار التساؤل الفرعي الثالث حيث ينص على "التزام المصرف الاسلامي الليبي بمتطلبات الإفصاح لسوق الأوراق المالية" ؟

جدول رقم(10)

	التزام المصرف الاسلامي الليبي بمتطلبات الإفصاح لسوق الأوراق المالية.					
	الفقرات	متوسط حسابي	انحراف معياري	النسبة المئوية	الترتيب	اتجاه العينة
1	يقوم المصرف بالافصاح عن الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق المساهمين	3.64	0.77	72.8	4	موافق
2	يقوم المصرف بالافصاح عن أعضاء هيئة الرقابة الشرعية. وتقاريرها حول مدى التزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية	3.91	1	78.2	1	موافق
3	يقوم المصرف بالافصاح عن خبرات ومؤهلات أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	3.55	0.99	71	6	موافق
4	يقوم المصرف بالافصاح عن تقييم نظام الرقابة الداخلية ونظام التدقيق الشرعي الداخلي	3.64	0.64	72.8	3	موافق
5	يقوم المصرف بالافصاح عن سياسة إدارة المخاطر	3.55	0.66	71	5	موافق
6	يقوم المصرف بالافصاح عن المساهمين الرئيسين في المصرف	3.82	1.11	76.4	2	موافق
	للمحاور ككل	3.68	0.89	73.6		موافق

يشير تحليل نتائج المحور الأول (جدول-10) إلى وجود اتجاه إيجابي عام لدى أفراد العينة نحو البنود المطروحة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحور (3.68) والانحراف المعياري (0.89)، بنسبة مئوية بلغت (73.6%)، مما يصنف اتجاه العينة ضمن فئة "موافق". ويتضح من توزيع الاستجابات أن البنود (2) والتي تنص على (يقوم المصرف بالإفصاح عن أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، وتقاريرها حول مدى التزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية) ، جاءت في مقدمة البنود من حيث رضا المشاركين، حيث حصل على متوسط(3.91)، وصُنفت ضمن فئة "موافق"، ثم جاءت الفقرات على التوالي (1،4،5،6) ما يدل على اتفاق قوي وواضح من قبل العينة على مضامين هذه البنود. كما جاء البند (3) والتي تنص على (يقوم المصرف بالإفصاح عن خبرات ومؤهلات أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية)فقد سجل أدنى متوسط حسابي بلغ (3.55) وانحراف معياري (0.99) ونسبة مئوية (71%)، ما يشير إلى تباين الآراء أو حياد بعض المشاركين بشأنه، وهو ما يستدعي النظر في صياغة أو وضوح هذا البند. وبالانتقال إلى

التحليل الإحصائي، فقد أظهرت نتائج اختبار (T) أن القيمة المحسوبة (19.394) أكبر من القيمة الجدولية (2.08) عند مستوى معنوية 0.05، مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية ويدعم رفض الفرض الصفري (H_0) لصالح الفرض البديل، وهو ما يعزز من موثوقية النتائج. وقد تم تأكيد هذا الاتجاه من خلال اختبار الذيل الأيمن، بينما تم قبول الفرض الصفري فقط في الذيل الأيسر. وعليه، فإن نتائج هذا المحور تعكس مستوى رضا مرتفعًا من المشاركين، مع اتفاق قوي على معظم البنود، مما يعكس فاعلية الصياغة ووضوح المفاهيم، باستثناء البند الثالث الذي قد يتطلب مراجعة إضافية.

فيما يتعلق بالأسئلة الفرعية التي تم صياغتها للإجابة على السؤال الرئيسي في الدراسة، أظهرت النتائج المستخلصة من الجدول توافقًا كبيرًا من أفراد العينة على عدة جوانب تتعلق بالتزام المصرف الاسلامي الليبي بمتطلبات الإفصاح لسوق الأوراق المالية.

بناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن **المتوسط العام** للمحور بلغ (3.68) مع **انحراف معياري** قدره (0.89) ونسبة مئوية (73.6%)، مما يعكس توافقًا إيجابيًا عامًا لدى العينة بالتزام المصرف الاسلامي الليبي بمتطلبات الإفصاح لسوق الأوراق المالية.

جدول رقم (11)

الفرار الإحصائي	المحسوبة T	الجدولية T	
نرفض HO	19.394	2.08	الاختبار بذيلين
نرفض HO		1.721	الاختبار بذيل أيمن
تقبلHo		1.721-	الاختبار بذيل أيسر

مستوى الدلالة (0.05) =α

أظهرت نتائج **جدول رقم (11)، اختبار(T)** أن **القيمة المحسوبة(19.394)** أكبر من **القيمة الجدولية (2.08)** عند مستوى دلالة = 0.05 ، مما يسمح برفض الفرض الصفري (H_0) ويؤكد التزام المصرف الاسلامي الليبي بمتطلبات الإفصاح لسوق الأوراق المالية. وبالتالي، يمكن استنتاج أن المصرف الاسلامي الليبي يمتلك **التزام بمتطلبات الإفصاح لسوق الأوراق المالية.**

4-7-3 اختبار التساؤل الفرعي الرابع حيث ينص على "ألتزام المصرف الاسلامي الليبي بمتطلبات الإفصاح للمساهمين والمتعاملين وأصحاب المصالح الأخرى" ؟

جدول رقم (12)

	الفقرات	متوسط حسابي	انحراف معياري	النسبة المئوية	الترتيب	اتجاه العينة
	التزام المصرف الاسلامي الليبي بمتطلبات الإفصاح للمساهمين والمتعاملين وأصحاب المصالح الأخرى.					
1	يقوم المصرف بالافصاح عن التزامه بالمحافظة على الحقوق العامة والأساسية للمساهمين	3.91	1.08	78.2	3	موافق
2	يقوم المصرف بالافصاح عن التزامه بالمحافظة على حقوق المساهمين في الحصول على المعلومات	4	0.95	80	2	موافق
3	يقوم المصرف بالافصاح عن التزامه بالمحافظة على حقوق المساهمين المتعلقة باجتماع الجمعية العمومية	4.09	0.79	81.8	1	موافق
4	يجب أن يكفل إطار الحوكمة المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب	3.55	0.89	71	5	موافق
5	يقوم المصرف بالافصاح عن هيكله الإداري بالكامل مع تحديد واضح للمسؤولية والصلاحية لكل أعضاء مجلس الإدارة والأعضاء المستقلين	3.91	1.16	78.2	4	موافق
	للمحاور ككل	3.29	1	77.8		موافق

يشير تحليل نتائج المحور الأول (جدول-12) إلى وجود اتجاه إيجابي عام لدى أفراد العينة نحو البنود المطروحة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحور (3.29) والانحراف المعياري (1.00)، بنسبة مئوية بلغت (77.8%)، مما يصنف اتجاه العينة ضمن فئة "موافق". ويتضح من توزيع الاستجابات أن البنود (3) والتي تنص على (يقوم المصرف بالإفصاح عن التزامه بالمحافظة على حقوق المساهمين المتعلقة باجتماع الجمعية العمومية) ، جاءت في مقدمة البنود من حيث رضا المشاركين، حيث حصل على متوسط(4.09)، وانحراف معياري (0.79) ، ونسبة مئوية (81.8%)، وصُنفت ضمن فئة "موافق"، ثم جاءت الفقرات على التوالي (1،2،5) ما يدل على اتفاق قوي وواضح من قبل العينة على مضامين هذه البنود. كما جاء البند (4) والتي تنص على (يجب أن يكفل إطار الحوكمة المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب)فقد سجل أدنى متوسط حسابي بلغ (3.55) وانحراف معياري (0.89) ونسبة مئوية

(71%) ،)، ما يشير إلى تباين الآراء أو حياد بعض المشاركين بشأنه، وهو ما يستدعي النظر في صياغة أو وضوح هذا البند. وبالانتقال إلى التحليل الإحصائي، فقد أظهرت نتائج اختبار (T)أن القيمة المحسوبة (18.246) أكبر من القيمة الجدولية (2.08) عند مستوى معنوية 0.05، مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية ويدعم رفض الفرض الصفري (H_0) لصالح الفرض البديل، وهو ما يعزز من موثوقية النتائج. وقد تم تأكيد هذا الاتجاه من خلال اختبار الذيل الأيمن، بينما تم قبول الفرض الصفري فقط في الذيل الأيسر. وعليه، فإن نتائج هذا المحور تعكس مستوى رضا مرتفعًا من المشاركين، مع اتفاق قوي على معظم البنود، مما يعكس فاعلية الصياغة ووضوح المفاهيم، باستثناء البند الرابع الذي قد يتطلب مراجعة إضافية.

فيما يتعلق بالأسئلة الفرعية التي تم صياغتها للإجابة على السؤال الرئيسي في الدراسة، أظهرت النتائج المستخلصة من الجدول توافقًا كبيرًا من أفراد العينة على عدة جوانب تتعلق بالتزام المصرف الاسلامي الليبي بمتطلبات الإفصاح للمساهمين والمتعاملين وأصحاب المصالح الأخرى.

بناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن **المتوسط العام** للمحور بلغ (3.29) مع **انحراف معياري** قدره (1.00) ونسبة مئوية (77.8%)، مما يعكس توافقًا إيجابيًا عامًا لدى العينة بالتزام المصرف الاسلامي الليبي بمتطلبات الإفصاح للمساهمين والمتعاملين وأصحاب المصالح الأخرى.

جدول رقم (13)

	الجدولية T	المحسوبة T	القرار الإحصائي
الاختبار بذيلين	2.08	18.246	نرفض HO
الاختبار بذيل أيمن	1.721		نرفض HO
الاختبار بذيل أيسر	1.721-		نقبلHo

مستوى الدلالة (0.05) =α

أظهرت نتائج **جدول رقم (13)، اختبار(T)** أن **القيمة المحسوبة(18.246)** أكبر من **القيمة الجدولية(2.08)** عند مستوى دلالة = 0.05 ، مما يسمح برفض الفرض الصفري (H_0) ويؤكد ألترام المصرف الاسلامي الليبي بمتطلبات الإفصاح للمساهمين والمتعاملين وأصحاب

المصالح الأخرى. وبالتالي، يمكن استنتاج أن المصرف الاسلامي الليبي يمتلك **التزام بمتطلبات الإفصاح للمساهمين والمتعاملين وأصحاب المصالح الاخرى.**

3-8 النتائج والتوصيات

3-8-1 النتائج

1. **أظهر الدراسة اتجاهًا إيجابيًا عامًا** من وجهة نظر عينة الدراسة نحو التزام المصرف الاسلامي الليبي بمتطلبات الإفصاح والشفافية فيما يخص حسابات الاستثمار.
2. **أظهرت الدراسة اتجاهًا إيجابيًا عامًا** من وجهة نظر عينة الدراسة نحو التزام المصرف الاسلامي الليبي بمتطلبات الإفصاح لمصرف ليبيا المركزي.
3. **أظهرت الدراسة اتجاهًا إيجابيًا عامًا** من وجهة نظر عينة الدراسة نحو التزام المصرف الاسلامي الليبي بمتطلبات الإفصاح لسوق الأوراق المالية.
4. **أظهرت الدراسة اتجاهًا إيجابيًا عامًا** من وجهة نظر عينة الدراسة نحو التزام المصرف الاسلامي الليبي بمتطلبات الإفصاح للمساهمين والمتعاملين وأصحاب المصالح الاخرى.
5. **أكدت التحليلات الإحصائية موثوقية النتائج**، من خلال وجود دلالات معنوية تدعم التساؤلات البديلة، مما يعكس تأثيرًا فعليًا ملموسًا لالتزام المصارف الإسلامية بمتطلبات الإفصاح الواردة في دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي.
6. **رغم التوافق العام، ظهرت بعض التباينات في الآراء** حول عدد محدود من البنود، ما يشير إلى أهمية إعادة النظر في صياغتها أو دراستها بشكل نوعي لفهم خلفيات هذه الفروقات.

3-8-2 التوصيات

فيما يلي بعض التوصيات التي تقدمها هذه الدراسة في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج:

1. على الإدارة العليا بالمصرف زيادة الاهتمام بمستوى الالتزام بتطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي.

2. زيادة الاهتمام بجميع اصحاب المصالح من مساهمين ومستثمرين على حد سواء.
3. ينبغي على المصرف زيادة الاهتمام بالإفصاح اتجاه مصرف ليبيا المركزي.

3-9. المصادر والمراجع

1. التائب، علي مفتاح، عبدا لكافي، أشرف سالم، عبدالكريم، إبراهيم محمد: (2021)" **مدى التزام المصارف التجارية الليبية بتطبيق معيار الإفصاح وفقا لآليات الحوكمة المصرفية وأثر ذلك على تعزيز الحصة السوقية** " مجلة الدراسات الاقتصادية ، المجلد 4، العدد 2 ، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، ليبيا.
2. الججاوي، طلال محمد علي والزرفي ، محمد محيسن عبد الرضا (2018) **إطار مقترح لحوكمة مؤسسات البلدية للحد من عمليات الاحتيال ، بحق تطبيقي في المؤسسات البلدية لمحافظة بابل** ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، جامعة بغداد ، المجلد 13 ، العدد 42 .
3. الهاشمي، محمد (2010) **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية**، منشورات جامعة 7 أكتوبر، مصراتة، ليبيا.
4. إلهام، مقدم و هناء، طراد : " **اثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفق مقررات لجنة بازل**"، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي، الجزائر.
5. حكيم براضية، بن علي بلعزوز، " **أهمية الافصاح وفق معايير المحاسبية المالية الاسلامية لدعم الحوكمة بالمؤسسات المالية الاسلامية**" ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14 ، 2015، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
6. دليل حوكمة المصارف الإسلامية **(2023)** .طرابلس: مصرف ليبيا المركزي.
7. عمامرة ياسمينة، زرقاوي عبد الكريم (2018)" **أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية علي جودة المعلومات المحاسبية**"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، الجزائر، *العدد (4) ، ص 326.*

8. كروش، نور الدين، طبي، عائشة، **"حوكمة البنوك الاسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"** دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد(01)، 2022.

9. وليد العازمي، عبدا لمجيد عبيد حسن، واشرف شرف الدين ، **اثر الحوكمة الشرعية في تعزيز الإفصاح والشفافية** ، International Journal of Al-Turath In Islamic Wealth And Finance,vol.1,No 2,2020.

10. الأقرع، سعد عبدالله احمد: (2023)" **مدى التزام الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية اليمنية بضوابط ومتطلبات العمل المصرفي الإسلامي من وجهة نظر العاملين فيها"** المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية الإسلامية المتقدمة، المجلد 3، العدد 1 ، جامعة البيضاء، اليمن.

11. رزق، علاء : (2013) **"المحاسبة في ظل حوكمة الشركات"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، القاهرة - مصر .**

12. عبد الفتاح، عمر حسن،(2008)، **مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS**، جدة، دار خوارزم العلمية، الطبعة الأولى.

13. نسمان، إبراهيم إسحاق(2009)" **دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة** " دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة.

14. هاني ، مريم : (2017) **"تقييم مدى التزام النظام المصرفي الجزائري بتطبيق مبادئ الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل** " دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية، مركز الدراسات الاستراتيجية وقلة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الثالث، (2017).